

استقلالها الحقيقي دون إملءات خارجية واستنادًا إلى قيمها الوطنية. وبناقش هذا التقرير المسار المستقبلي للإصلاحات المختلفة التي اتَّخذتها الدولة المصرية في ضوء ما هو مُعدّ من خطط واستراتيجيات، وفي إطار تطوّر الفكر التنموي على المستوى العالمي والتجارب والخبرات الدولية الناجحة.

ويتواكب صدور تقرير التنمية البشرية في مصر للعام 2021 مع مرور العالم بأزمة جائحة فيروس كورونا التي تُرهب الأرواح وتعصف باقتصاديات الدول والأسواق العالمية وأسس النظم المالية والسياسية والاقتصادية الدولية. وبطبيعة الحال سوف يلقي هذا الأمر بظلاله على مناقشة القضايا المُتضمّنة في هذا التقرير، إذ اتَّخذت الحكومة المصرية عديدًا من السياسات والإجراءات لمكافحة انتشار الفيروس، وتقليل آثاره السلبية المتوقّعة على النمو الاقتصادي وعجز الموازنة وميزان المدفوعات، وأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها قطاع السياحة والطيران، ومنتجّلات قناة السويس والعاملين المصريين في الخارج. في الوقت نفسه فإن الدولة المصرية سيكون عليها إعادة النظر في أولويات خطتها وسياساتها من أجل التعافي ومعاودة الانطلاق في مسار التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

شهدت مصر منذ ثورة يناير 2011 عديدًا من التطوّرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العميقة، والتي بلغت ذروتها في يونيو 2013 حينما استطاعت الدولة المصرية وضع حدّ للصراع السياسي والتطرف والسيطرة من جديد على مقدراتها وبدء مرحلة جديدة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتدعيم الاستقرار السياسي والأمني، ومكافحة الإرهاب وحماية الحدود، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتأصيل مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد. ولتنفيذ هذه الأجندة الوطنية الطموح، وضعت الدولة المصرية خارطة الطريق من خلال إنجاز دستور 2014، والعمل على تلبية الاستحقاقات الدستورية التي تضمّنها من خلال مجموعة كبيرة من التشريعات الأساسية، والتعديلات المؤسسية، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وصياغة برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة: مصر 2030، وتنفيذه.

ويأتي تقرير التنمية البشرية في مصر للعام 2021 ليرصد ويحلل مسيرة الدولة المصرية خلال العقد الماضي في مجالات التنمية المستدامة، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الحوكمة والمرأة، وذلك كلّ من منظور إعلان "الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، إذ أسس هذا الإعلان لما اعتُبر حقًا للشعوب النامية في اختيار مسارها التنموي وتحقيق

التقرير، لضمان توفير البيانات اللازمة. وقد حظي التقرير بعملية قراءة نقدية شاملة من قِبَل مجموعة متنوعة من الخبراء والمختصين في المجالات ذات الصلة بموضوعات التقرير من الأكاديميين والممارسين والمجتمع المدني. ويشتمل التقرير على ستة فصول ترصد وتحلل عددًا من القضايا التنموية خلال الأعوام العشرة الماضية. تتمثل في الاستثمار في رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وتعزيز البيئة، والحوكمة.

1. الاستثمار في البشر: نحو نظام عصري للتعليم والصحة والسكن اللائق

شهدت السنوات الماضية التزامًا من جانب الدولة بإدخال إصلاحات في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي والسكن اللائق، مع التركيز على الأبعاد المتعلقة بالجودة والتنافسية بشكل خاص، سواء من خلال الالتزامات الواردة بدستور عام 2014 بشأن هذه القطاعات، أو تبني ثلاثة محاور كاملة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 لقضايا الاستثمار في البشر، محورين ضمن البُعد الاجتماعي وهما "الصحة" و"التعليم والتدريب" ومحور ضمن البُعد الاقتصادي وهو "المعرفة والابتكار والبحث العلمي"¹. كما تبنت الحكومة في 2014 الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (2014-2030)، وفي عام 2018، أطلقت الحكومة المصرية المشروع القومي للتعليم، والذي استغرق إعداده ثلاث سنوات، ويستهدف بالأساس التركيز على المدارس الحكومية، والتي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع التعليمي في مصر.

وفي ما يتعلق بالتعليم، أظهر التقرير تحسّن أداء قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة ووفقًا لمؤشرات الإتاحة، إذ ارتفعت معدّلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية. وبخلاف الوضع بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي، تسعى مصر إلى زيادة معدّلات القيد بمرحلتَي التعليم الإعدادي والثانوي تماشيًا مع مبدأ إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، والذي أقرّه الدستور المصري في المادة 19. وتوضّح البيانات الخاصة بمعدّلات القيد لكل من البنين والبنات تلاشي الفجوة النوعية بين الجنسين بين العامين 2011/2010 و2019/2020، إذ تجاوزت معدّلات القيد الصافي للبنات تلك الخاصة بالبنين في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، وهو ما جعل مؤشر الفجوة النوعية يأخذ قيمة سالبة ووفقًا لبيانات العام 2019/2020. من ناحية أخرى، تحسّنت الفجوات الجغرافية في معدّلات القيد (بين الريف والحضر) بنسبة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة.

يحظى تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 بأهمية خاصة، إذ إنه يأتي بعد عشر سنوات من نشر آخر تقرير للتنمية البشرية في عام 2010. ومن ثمّ يغطّي هذا التقرير فترة غير مسبوقه في التاريخ المصري من عام 2011 إلى عام 2021، والتي شهدت ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013، والتي أدت إلى تغيير مسار عملية التنمية في مصر. يأتي تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 تحت عنوان "التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار" ليقدم تحليلًا متعمقًا لمجموعة من قضايا التنمية البشرية الرئيسية، والتي تؤثر بصورة كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، إذ يقدم التقرير مراجعة تحليلية للسياسات التي جرى تبنيها وتنفيذها خلال هذه الفترة وتأثيرها في المواطن المصري، كما يقدم التقرير مجموعة من السياسات المستقبلية للحكومة في ضوء نتائج التقرير وبرنامج عمل الحكومة بما يسهم في تحسين الوضع الحالي، واستكمال مسيرة التنمية البشرية التي بدأتها مصر. يغطّي التقرير مجموعة من القضايا تتضمّن الاستثمار في رأس المال البشري، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وقضايا الحوكمة والمرأة، وذلك كله من منظور إعلان "الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، إذ أسس هذا الإعلان لما اعتُبر حقًا للشعوب النامية في اختيار مسارها التنموي وتحقيق استقلالها الحقيقي دون إملاءات خارجية واستنادًا إلى قيمها الوطنية.

اعتمد تقرير التنمية البشرية 2021 على مجموعة مختلفة من مصادر البيانات الأولية والثانوية. اشتملت هذه المصادر على إجراء المقابلات الشخصية لعديد من الخبراء والمختصين، بالإضافة إلى استخدام البيانات المتاحة في المصادر المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة مؤشرات نتائج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية، فضلًا عن الاعتماد على مجموعة من تقارير التنمية البشرية الدولية والوطنية، والوثائق والقوانين والاستراتيجيات، والتقارير الصادرة عن الحكومة المصرية. وقد استفاد التقرير من نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، والتعداد الاقتصادي 2018، ومسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2019 الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويعتمد تقرير التنمية البشرية على إطار مفاهيمي قائم على مراجعة متعمّقة للأدبيات ذات العلاقة. ويبرز الإطار المفاهيمي الطبيعة التشابكية والعلاقات بين التنمية البشرية وأبعاد التنمية المستدامة المختلفة. وأتسمت عملية إعداد التقرير بالتعاون بين أجهزة الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقائمين على إعداد هذا

فيروس سي، ومبادرة 100 مليون صحة للكشف على الأمراض غير السارية، ومبادرة مليون صحة لدعم المرأة المصرية، ومبادرة الكشف المبكر عن السمّة والتقرّم والأنيما بين طلاب المدارس، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار. وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في مصر من 70.3 عام في 2010 (68.2 للذكور و72.6 للإناث) إلى نحو 71.8 عام في 2018 (69.6 للذكور و74.2 للإناث).³

ورغم التقدم المحرّز في قطاعي التعليم والصحة والمخصّصات المرصودة لكل منهما، أكد التقرير أن نقص التمويل يمثّل أحد أهمّ التحديات المتعلقة بالقطاعين، إذ تتخفّض معدّلات الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في مصر، مقارنة بالمعدّلات العالمية، وهو الأمر الذي قد يؤثر سلبيًا في جودة الخدمات التعليمية والصحية المقدمة، لا سيّما في ضوء الحاجة إلى مزيد من المستلزمات والتجهيزات في بعض الأبنية التعليمية والصحية وتقدّم الأصول، وضعف البنية الأساسية في بعض مرافق الخدمات نتيجة انخفاض مخصّصات الصيانة.

ولقد حظي الإسكان الاجتماعي باهتمام الدولة المصرية للعمل على تمكين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، ففي عام 2014، أعلن إنشاء مليون وحدة سكنية لدعم أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، وتعزيز الإتاحة للفئات مرتفعة الدخل.⁴ ولقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى 30 من يونيو 2020 نحو 312 ألف مستفيد، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي يصل إلى 4.9 مليار جنيه، وبتنفيذ عقاري في حدود 30.8 مليار جنيه، سُدّد من جهات التمويل العقاري (بنوك - شركات التمويل العقاري).⁵ وقد بلغ إجمالي عدد الحاصلين على دعم من الصندوق حتى 30 من يونيو 2019 نحو 248 ألف مستفيد، منهم نحو 20% من الإناث.⁶ وخلال العام المالي 2020/2019، بلغ عدد الحاصلين على دعم من الصندوق نحو 64 ألف مستفيد (منهم قرابة 25% من الإناث)، حصلوا على دعم يقدر بنحو 907 ملايين جنيه، وبتنفيذ عقاري يصل إلى 6.9 مليار جنيه.⁷ وفي إطار السياسات الخاصة بإتاحة السكن اللائق للمواطنين، عملت الحكومة المصرية على تقليص المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وزيادة التغطية بخدمات المياه والصرف الصحي، والتوسع في خدمات برنامج "حياة كريمة".

ونتيجة للجهود التي بذلتها الدولة المصرية في مجال التعامل مع المناطق غير الآمنة، انخفض عدد السكان فيها بنسبة 35% في عام 2019. وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر خفض عدد السكان في المناطق غير الآمنة بنسبة 100% في عام 2030. وبشأن تطوير

ومع ذلك، تظلّ معدّلات القيد بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي في محافظات الوجه القبلي أقل من المعدّلات المناظرة بباقي محافظات الجمهورية. أما على مستوى المخرجات التعليمية، فقد حقّق نظام التعليم قبل الجامعي بمصر تقدّمًا في عدد من المؤشرات؛ إذ انخفضت معدّلات التسرب خاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي، وارتفعت معدّلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، وكذلك معدّلات الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية (بشقيها العام والفني).

أما التعليم الفني، فقد تواصلت المحاولات لتطويره من خلال تغيير شروط القبول وتطوير مناهج جميع التخصصات بما يواكب متطلبات سوق العمل واحتياجات البيئة المحلية، فضلًا عن إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم، وتطوير مدارس التعليم الفني القائمة من خلال إنشاء ورش ومراكز تدريب لخدمة المجتمع. إلا أن مخرجات هذا التعليم ما زالت بعيدة عن توقعات قطاع الأعمال واحتياجاته على مستوى الكيف.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد أطلقت الحكومة كلاً من "استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي 2030"، و"الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030". كما ارتفع عدد الجامعات الحكومية والخاصة مع تحقيق تنوّع مستمر في البرامج والمسارات التعليمية لتشمل معظم المناطق الجغرافية، وإن ظلّت أكبر معدّلات البطالة تتركز في حَملة المؤهلات العليا.

أما في ما يتعلق بالقطاع الصحي، فقد وضعت الحكومة الاستراتيجية القومية للسكان وخطتها التنفيذية الخمسية (2015-2020)، والتي تركز إلى مجموعة من المحاور المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، وإتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالتأمين الصحي وجميع المستشفيات والمؤسسات العلاجية الحكومية، وتوفير رصيد كافٍ من وسائل تنظيم الأسرة، فضلًا عن العمل على دمج القضايا السكانية في عملية التعليم والتوعية.² وقد اتخذت الدولة المصرية خلال الفترة (2014-2020) مجموعة من السياسات والإجراءات وأطلقت عددًا من البرامج والمبادرات الصحية التي تستهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية لقطاع الصحة، والتي تتعلّق بالنهوض بالصحة العامة للمواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وفي الإطار ذاته؛ جاءت الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة (2021-2023)، والتي تستهدف الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري من خلال ضبط النمو السكاني، لتقوم على مجموعة من المحاور، وهي: التمكين الاقتصادي، التدخل الخدمي، التدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي، التحول الرقمي، والتدخل التشريعي. وتضمنت تلك المبادرات القضاء على

ميزان المدفوعات وعودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استهدف البرنامج تعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة نظام من لسعر الصرف، والتحول التدريجي إلى نظام يستهدف معدلات تضخم منخفضة للحفاظ على الدخل الحقيقية للمواطنين وعلى تنافسية الاقتصاد المصري. وقد أظهر التقرير تضافر البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي مع إنجاز عدد من المشروعات الكبرى في مجالات البنية التحتية والإسكان والمرافق والمواصلات.

وقد أشادت المؤسسات الدولية المختلفة بنجاح تجربة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وأوضح صندوق النقد الدولي في تقاريره المتتالية الخاصة بمتابعة أداء الاقتصاد المصري لبرنامج الإصلاح أن الاقتصاد المصري يواصل أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الأقل إيجابية، مما أدى لارتفاع معدل النمو إلى 5.4% في العام المالي 2021/2020، وانخفاض عجز الموازنة إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة إلى 7.3% في العام نفسه. بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري وتعافي النشاط السياحي قبل جائحة كورونا، وانخفاض إجمالي دين الحكومة العامة بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو. كما أشاد الصندوق بقوة النظام المصرفي من ناحية مستوى السيولة والربحية ورأس المال وصلابته في امتصاص الصدمات.⁹

ورغم نجاح عديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، فإن هناك تحديات لا تزال ضاغطة، تستهدفها الحكومة من خلال مجموعة من السياسات المستقبلية للحفاظ على ما تحقق من إنجاز في مجال البنية التحتية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وتتمثل تلك التحديات في إيجاد وسائل مبتكرة لتمويل التنمية في مصر وذلك في ظل محدودية الموارد المحلية والتدني النسبي لمعدلات الادخار، والتراجع المؤقت للاستثمارات الأجنبية خصوصاً المباشرة منها في ظل جائحة كورونا. بالإضافة إلى ضرورة زيادة معدلات نمو الصناعة والاستثمار الحكومي والخاص في مجالات التصنيع المختلفة نظراً لأهمية التصنيع في التنمية والتشغيل. بالإضافة إلى ذلك تمثل القيود غير الجمركية وقيود التصدير¹⁰ مثل المتطلبات الفنية وحظر الاستيراد تحدياً أمام تطور أداء التجارة الخارجية المصرية. هذا بالإضافة للحاجة إلى دعم قواعد البيانات الاقتصادية لتعزيز القدرة على التنبؤ بالآثار المتوقعة لبدائل السياسات الاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر إلى 29.7% في العام 2020/2019 مقارنة 32.5% في عام 2018/2017 إذ تعدّ هذه هي المرة الأولى التي تنخفض فيها معدلات الفقر منذ 20 عامًا، فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البرامج الداعمة لاستمرار هذا الاتجاه النزولي في معدلات الفقر. وتحاول السياسات المستقبلية للحكومة -وفقاً للتقرير- التعامل مع تلك التحديات ودعم المسار التنموي للدولة المصرية من خلال دعم التوجّه إلى

المناطق العشوائية غير الآمنة، وُضع في الاعتبار وجود الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون مثل المدارس ودور العبادة ومراكز الشباب والمراكز الصحية وغيرها، لضمان وجود بيئة آمنة للمواطنين. ولعلّ هذا النهج يتوافق مع المبدأ التوجيهي الخاص بـ"تنفيذ استراتيجيات شاملة لإعمال الحق في السكن". وقد بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي طوّرت منذ 2014 حتى 2020 نحو 296 منطقة من إجمالي 357 منطقة.

وأشار التقرير إلى أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه الاستثمار في رأس المال البشري في مصر والتي تسعى الحكومة إلى استهدافها بعدد من السياسات المستقبلية. وتتمثل هذه السياسات في زيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات التعليم والصحة والإسكان لتحقيق المستهدفات الدستورية، وتبني آليات تمويل بديلة، بالإضافة إلى زيادة مخصصات الصيانة للتغلب على التحديات المتعلقة بالأصول وضعف البنية الأساسية لمرافق الخدمات. وتسعى هذه السياسات إلى سدّ الفجوة المتنامية بين مخرجات التعليم بأنواعه المختلفة والطلب في سوق العمل، وتهدف إلى مراجعة الهياكل المؤسسية لقطاعات الصحة والتعليم والإسكان، والحدّ قدر الإمكان من التداخل أو التعارض في الاختصاصات بين الجهات المختلفة ذات الصلة، ودعم منظومة التعليم والصحة المجتمعية والتوسع في الاستثمار فيها. ويبدو من الضروري أن تتعامل الحكومة مع الضغوط المتزايدة على القطاعات الخدمية بسبب استمرار الزيادة السكانية.

2. الإصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاقة التنموية

أكد الدستور الحاليّ التوزيع العادل لثمار التنمية وتقليل الفوارق بين الدخل والنمو المتوازن جغرافيًا وقطاعيًا وبيئيًا، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله. وأكد أيضًا أهمية تعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية في إطار التنمية المستدامة. وأكدت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك برامج عمل الحكومة أن الارتقاء بالإنسان المصري وتحسين معيشته الهدف الرئيسي لكل سياسات التنمية وبرامجها لهذه الفترة وما بعدها.⁸

ووفقاً للتقرير، فقد استهدف البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي لضمان أساق السياسات المالية والنقدية وتكاملها، وبما يوفر بيئة مستقرة تُعزّز الثقة في الاقتصاد المصري وقدرته على جذب معدلات استثمار عالية لتحقيق تنمية شاملة. وركّز البرنامج على خفض معدلات الدين العام وحجم الاقتراض الحكومي بما يسمح بتوفير حجم تمويل مناسب للقطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية، وسدّ فجوة

الإصلاح الهيكلي والتركيز على الأنشطة الإنتاجية، وبصفة خاصة الصناعة، وتهيئة بيئة الأعمال ليضطلع القطاع الخاص بدوره الطبيعي في هذه الأنشطة، وتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وتنشيطها لمواجهة نقص موارد التمويل لدى الدولة. وتبدو هناك حاجة ماسة إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع خدمة الدين، من خلال تعزيز إدارة الدين العام للسيطرة على هذا الارتفاع المتزايد. وهناك ضرورة للعمل على رفع القيود الجمركية وغير الجمركية وتبسيط الإجراءات لتعزيز الصادرات والمنافسة. في الوقت نفسه، فإن التحليل الاقتصادي على مستوى صنع القرار يجب أن يذهب أبعد من تحليل المؤشرات الكلية، ويوجّه مزيدًا من الدراسة لمدى استيفاء حق الأفراد والمواطنين في التنمية، وكيف يعكس الأداء الاقتصادي العام على أحوالهم المعيشية، وأحد الأبعاد المهمة في هذا المجال هو تحليل مدى العدالة في توزيع ثمار التنمية بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة.

الإصلاح الهيكلي والتركيز على الأنشطة الإنتاجية، وبصفة خاصة الصناعة، وتهيئة بيئة الأعمال ليضطلع القطاع الخاص بدوره الطبيعي في هذه الأنشطة، وتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وتنشيطها لمواجهة نقص موارد التمويل لدى الدولة. وتبدو هناك حاجة ماسة إلى تقليص الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع خدمة الدين، من خلال تعزيز إدارة الدين العام للسيطرة على هذا الارتفاع المتزايد. وهناك ضرورة للعمل على رفع القيود الجمركية وغير الجمركية وتبسيط الإجراءات لتعزيز الصادرات والمنافسة. في الوقت نفسه، فإن التحليل الاقتصادي على مستوى صنع القرار يجب أن يذهب أبعد من تحليل المؤشرات الكلية، ويوجّه مزيدًا من الدراسة لمدى استيفاء حق الأفراد والمواطنين في التنمية، وكيف يعكس الأداء الاقتصادي العام على أحوالهم المعيشية، وأحد الأبعاد المهمة في هذا المجال هو تحليل مدى العدالة في توزيع ثمار التنمية بين الأفراد والمناطق الجغرافية المختلفة.

3. الحماية الاجتماعية: نحو عقد اجتماعي أكثر شمولًا وتمكينًا في مصر

ولقد برز الاهتمام بتحسين منظومة التموين المعنية بدعم المواد الغذائية القائمة منذ أمد طويل. ويستفيد من نظام بطاقات التموين المطبق في مصر ما يقرب من 69 مليون نسمة، بينما يستفيد قرابة 79 مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز، كما تبلغ نسبة الإنفاق عليهما نحو 6% من إنفاق الموازنة العامة للدولة.¹² وتعمل المنظومة الجديدة على إعادة توزيع الدعم على مستحقيه بكفاءة وعدالة.

يقدم دستور 2014 واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، الإطار القانوني والمؤسسي والسياسي اللازم للتعامل مع قضية الحماية الاجتماعية من منظور شمولي، تتلخص غايته النهائية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الانتقال من الحماية إلى العدالة عبر التمكين، والعمل على توسيع خيارات المواطنين من خلال تعزيز قدراتهم وتمكينهم من النفاذ للأصول والموارد. وقد استدعى المردود التنموي المحدود لشبكات الحماية الاجتماعية المتعددة عبر سنوات، إعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية بمصر. وبداية من العام 2016، وتحديداً بعد تبني البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، حدث تحول في فلسفة الحماية الاجتماعية في مصر. وبحسب التقرير فقد أُجريت إصلاحات تشريعية جذرية لبعض مكونات منظومة الحماية الاجتماعية، مثل صدور قانون جديد للتأمينات الاجتماعية رقم 148 لسنة 2019، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018، وتتوافق السياسات التي أتيحت إلى حد كبير مع التحول في فلسفة الحماية الاجتماعية بالخطاب التنموي الدولي، باعتبارها حقًا ذا طابع احتوائي. وقد مثلت هذه التحولات نقلة نوعية في وظائف الحماية الاجتماعية من الوظيفة الحمائية ذات الطابع الإغاثي إلى الوظائف الوقائية والتعزيرية.

أما نظام التأمينات الاجتماعية، فقد واجه مشكلات عديدة وفقاً للتقرير أبرزها: انخفاض التغطية، التهرب التأميني، الحوافز السلبية في القوانين والتي لا تشجع أصحاب الأعمال والعمال للانضمام إلى النظام التأميني، ومن ثم عجز الحكومة عن جمع المساهمات من الطرفين.¹³ يضاف إلى ذلك قطاع غير رسمي كبير خارج نطاق الحماية التأمينية. وقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم 148 لسنة 2019 لمواجهة هذه التحديات والعمل على فضّ التشابكات المالية بين الخزنة العامة وبنك الاستثمار القومي بشكل جذري، والعمل على ضمان معاشات عادلة للمستحقين، والعمل على تحقيق الاستفادة المالية، بالإضافة إلى ضمان مدّ المظلة التأمينية بشكل مفضل للعمالة غير المنتظمة سواء في قطاع الزراعة أو خارجه. كما ضمن القانون شمول نظام التأمينات عدّة أنواع من التأمين.

وقد عملت الدولة المصرية على تعديل الفلسفة التي تعمل بها شبكات الأمان الاجتماعي مثل صحة الاستهداف، حتى لا تذهب التحويلات النقدية والعينية إلى غير مستحقيها، واعتبار التمكين مكونًا أساسيًا في ما تقدمه وزارة التضامن

أما في ما يتعلّق بنظام التأمين الصحي، فكان على مدار عقود يواجه مجموعة من المشكلات أبرزها قصور التغطية، فمّن هم خارج القطاع الرسمي لا يتمتعون بالتغطية الصحية، بالإضافة إلى أسر المؤمن عليهم، وبالنسبة لمستوى الرعاية الصحية التأمينية، فإن حرص الهيئة العامة للتأمين الصحي على أن تكون مَقَدِّمة الخدمة من خلال

4. فيروس كورونا المستجد: التعامل مع الأزمة والفرص المتاحة

أحدث انتشار فيروس كورونا المستجد تداعيات غير مسبوقه للنشاط الاقتصادي في كل دول العالم. وتحوّل اهتمام الدول، ومنها مصر، إلى العمل على التصدي للوباء الجديد الذي ما زال يستنزف موارد الدولة، والذي يعصف بدخول ملايين الأفراد ويُدخلهم في دائرة العوز. وتجدر الإشارة إلى أن ما أُنجِز في البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر ساعد كثيرًا على تحقيق قدر من الصلابة في قدرة الدولة على مواجهة الأزمة، وفقًا للتقرير، وقد رصد التقرير عددًا من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد، كما تفاعلت بشكل مرّن مع تطورات الموقف وعملت على تحقيق التوازن بين الحفاظ على صحة الإنسان واستمرار النشاط الاقتصادي. إذ بدأت بتخصيص 100 مليار جنيه من الموازنة العامة، وتوّعت الحزم التحفيزية بين إجراءات الدعم النقدي لمجالات محددة خاصة في الصحة والحماية الاجتماعية، ومجموعة أخرى من الإجراءات التنظيمية للحدّ من انتشار الجائحة. واهتمّت الحكومة المصرية بتوجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجًا والعمالة غير المنتظمة.

وعلى الرغم من التأثير الإيجابي لهذه السياسات والقرارات في الحفاظ على مكتسبات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فقد انخفض احتياطي النقد الأجنبي من 45.5 مليار دولار في فبراير 2020 إلى 37 مليار دولار في مايو 2020 ثم ارتفع إلى 38.4 مليار دولار في سبتمبر 2020، وارتفع مجددًا ليلبغ 40.5 مليار دولار في يونيو 2021. كما حُفّض معدل النمو المستهدف خلال العام المالي 2020/2019 من 6% إلى نمو متحقق بلغ 3.6%، وقد شهدت عائدات قطاع السياحة تراجعًا حادًا يُقدَّر بنحو 84% في الفترة من أبريل إلى يونيو 2020 مقارنة بالفترة المناظرة في العام 2019. ومع ذلك فقد استطاعت قطاعات اقتصادية التكيّف والتفاعل الإيجابي مع تداعيات الأزمة، ومن أهم هذه القطاعات: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعات الدوائية والكيمائية والتشييد والبناء.

وفي ما يتعلق بقطاع الصحة، تبنّت الحكومة المصرية خطة مرحلية للتعامل مع الأزمة، كما عزّزت الخطة الاستثمارية لوزارة الصحة للعام المالي 2020/2019 بقيمة اعتماد إضافي بلغت 350 مليون جنيه لزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات لمواجهة فيروس كورونا المستجد.¹⁶ أما قطاع التعليم، فقد جاء أدأؤه في مواجهة الجائحة ليعكس مستوى مقبولًا وملائمًا من الجاهزية للتعامل مع الأزمة، خاصة في ما يتعلق بإمكانية تطبيق أنماط التعليم

وحداتها أدّى إلى ببطء التوسع في التأمين الصحي من ناحية، وعدم وجود جهات منافسة من ناحية أخرى، مما أثر في جودة الخدمات المقدمة. وقد جاء قانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018 ليوافق تلك التحديات بما يُعدّ إصلاحًا تشريعيًا كبيرًا لهذا النظام. وانطلقت الفلسفة الأساسية الحاكمة لهذا الإصلاح التشريعي من مبادئ أساسية مثل الشمول، فبجانب التغطية لكل المواطنين، اعتُبرت الأسرة وحدة التغطية وليس الفرد كما كان في السابق، ولم يقتصر الشمول فقط على ذلك، بل غطّى أيضًا جميع الخدمات الصحية. وجاء المبدأ الثاني المهم والحاكم لنظام التأمين الصحي الشامل هو ضمان الحوكمة، إذ يقوم النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.¹⁴

وتبرز قضية الزيادة السكانية -بحسب التقرير- باعتبارها أحد أهم القضايا الضاغطة على منظومة تقديم السياسات الاجتماعية وعلى رأسها قضايا الحماية الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية والصحة. وتستهدف الخطة التنفيذية للمشروع القومي لتنمية الأسرة (2021-2023) في مصر ضبط النمو السكاني والارتقاء بالخصائص السكانية عن طريق خفض معدل الإنجاب من 3.4 طفل لكل سيدة (وفقًا لبيانات تعداد 2017) إلى 2.4 طفل لكل سيدة بحلول عام 2030 و1.9 طفل لكل سيدة بحلول عام 2052.¹⁵

ولتطوير منظومة الحماية الاجتماعية يُظهر التقرير توجّه الحكومة المصرية إلى انتهاج سياسات مستقبلية للتعامل مع التحديات التي أظهرتها نتائج التقرير، منها الانتقال بنظام الحماية الاجتماعية من الاهتمام بالكَم إلى الكيف والجودة، وضرورة العمل على التوسّع في برنامج تكافل وكرامة مع توجيه مزيد من التدقيق للاستهداف، وبالتحديد استهداف الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، والتي تصل نسبة أفرادها إلى 4.5% من السكّان، وفقًا لإحصاء العام 2020/2019. بالإضافة إلى توفير قواعد البيانات وتوحيدها في جميع مكونات المنظومة، وتعزيز الإصلاح المؤسسي والتنسيق بين الجهات غير الحكومية التي تقدم مساعدات اجتماعية وتقوم بأدوار حمائية، مثل المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية الرعائية عبر إنشاء قاعدة بيانات موحّدة لمتلقي المساعدات من ناحية وعبر تنسيق الجهود، وتأسيس آليات فعّالة للشكاوى ولتحقيق الإنصاف بما يوفر قاعدة لبناء الثقة بين المواطن والحكومة، مع دعم الآليات القائمة. وبشكل عام، تبدو هناك حاجة إلى توفير الموارد المالية والمؤسسية والبشرية لضمان التنفيذ الجيّد للقوانين الجديدة باعتبارها حجر الأساس لمنظومة التأمينات الاجتماعية والصحة الجديدة، مع دعم التوجّه الخاص بالقضاء على أي مظهر من مظاهر التمييز أو عدم التمكين.

قدرات الموظفين والقائمين على الاستهداف حتى يصبح أكثر دقة، فضلاً عن ذلك، فإنَّ تسجيل العمالة غير المنتظمة في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة لا بدَّ أن يُستقَد منه أقصى استفادة ممكنة، للتعرف على الحجم الحقيقي لهذا القطاع والفئات الأكثر هشاشة فيه وأسباب هشاشتها وطبيعة الأعمال التي تقوم بها.

5. النهضة الجديدة للمرأة المصرية: دور قيادي ومساهمة مجتمعية

انطلاقاً من مبدأ الحق في التنمية؛ بذلت الدولة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية عديداً من الجهود في تعزيز إدماج المرأة وقضاياها في السياسات المختلفة، وتعزيز دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحققت الدولة نتائج جيدة في ضوء صعوبات وتحديات ليست باليسيرة. وبالحديث عن دستور عام 2014 وتعديلاته في عام 2019، نجد أنه وجّه اهتماماً كبيراً إلى قضية المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. ومنذ عام 2014، تطرّق التقرير إلى صدور عديد من القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة، منها على سبيل المثال قانون رقم 2016/78 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بختان الإناث، ليسمح بتقليص مدة العقوبة المتعلقة بإجراء الختان، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام قانون العقوبات رقم 1937/58 وفقاً للقانون رقم 2020/6، والتي نصّت على العقوبات المتعلقة بالمتهمين من دفع النفقة، بالإضافة إلى تجريم التمر وأشكاله. فضلاً عن ذلك، فقد كفلت مجموعة من القوانين المهمة المساواة بين الجنسين في الفرص والحقوق، مثل قانون الاستثمار رقم 2017/72، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2018/2، والقانون رقم 2018/10 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون المواثيق رقم 2017/219 بتعديل أحكام القانون رقم 1943/77.

وفي عام 2017، والذي حُدّد ليكون عامًا للمرأة، تبنّت الدولة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والتي تركز على إبراز دور المرأة المصرية كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة. وتتضمّن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 أربعة محاور رئيسية يتقاطع معها التعزيز الثقافي ورفع الوعي. ويتمثّل المحور الأول من أهداف الاستراتيجية في التمكين السياسي ومواقع اتخاذ القرار، أما المحور الثاني فيتمثّل في التمكين الاقتصادي، ويتمثّل المحور الثالث في التمكين الاجتماعي، أما المحور الرابع فيتمثّل في الحماية.

وبالنسبة للتمكين السياسي، فقد جاء دستور عام 2014 ليعيد للمرأة حقوقها ويؤكد أهميتها ومحورية دورها في المجتمع، فنصّ صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

عن بُعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي. وبالنسبة للحماية الاجتماعية، فقد أضافت الحكومة 100 ألف أسرة جديدة لبرنامج تكافل وكرامة من المُضارين من الجائحة، وتقرّر رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من 18.5 مليار جنيه إلى 19.3 مليار جنيه.¹⁷

وتعدّ مصر من الدول الرائدة على مستوى العالم التي أصدرت سياسات استجابة سريعة لوضع المرأة في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد. فقد اتخذت الحكومة المصرية نحو 165 سياسة وقرارًا وإجراءً حتى يناير 2021، تراعي احتياجات المرأة خلال تفشي فيروس كورونا المستجد. وأخذت هذه الإجراءات والسياسات في اعتبارها فئات المرأة المختلفة مثل النساء ذوات الإعاقة، والمُسَنّات، والحوامل. وتعتبر مصر من أوليات الدول على مستوى العالم التي تُصدر آلية لرصد السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة للاستجابة لاحتياجات المرأة خلال تفشي فيروس كورونا المستجد من خلال المجلس القومي للمرأة.¹⁸ ولقد أدّى التركيز في اتخاذ السياسات والإجراءات الموجهة للمرأة إلى إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية، وذلك في تقرير عن رصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع مع التركيز على دول شمال إفريقيا وغرب آسيا. فقد أشار التقرير إلى أن مصر جاءت في المرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا وغرب آسيا من ناحية التدابير والإجراءات التي اتخذتها في مجالات ثلاثة، هي الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة.¹⁹

ونتيجة لجهود الدولة بجميع مؤسساتها الحكومية والتشريعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، توقّعت المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري مسارًا للنمو أفضل من دول المنطقة، كما أشادت بالإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية. فقد أشار كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي نجحت في تحقيق معدّلات نمو إيجابية رغم الأزمة.

ورغم التأثيرات السلبية التي رصدها التقرير، فإن هناك فُرصًا متاحة يمكن الاستفادة منها، لعلَّ أهمها يتمثّل في الاستفادة من تراجع معدّلات نمو التجارة والقيود الحمايية بتعميق التصنيع المحلي، والاندماج بصورة أفضل في سلاسل القيمة و التوريد الدولية، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والدوائية لمواجهة الطلب المتزايد عليها. بالإضافة إلى أن الاستفادة من الميكنة والرقمنة في سهولة الوصول للفئات المضارة وسرعته يُمثّل تحدّيًا جرى تجاوزه بما يُعدّ رصيّدًا مضافًا إلى القدرات المؤسسية لنظام الحماية الاجتماعية. ويتعين دعم هذه القدرات عن طريق بناء قواعد المعلومات والبيانات الدقيقة عن الفئات الهشة والمعرضة للسقوط بين براثن الفقر، وكذلك بناء

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن النساء اللاتي يتمنن بحة إنجابية جيدة أكثر ميلًا إلى الاستثمار في الصحة والتعليم لهن ولأطفالهن، فقد اهتمت الدولة المصرية بقضية الصحة الإنجابية؛ وأصدر المجلس القومي للسكان الاستراتيجية القومية للصحة الإنجابية 2015-2020 والتي تتضمن ثلاثة محاور أساسية، هي دعم النظام الصحي وتعزيزه، ورفع الوعي المجتمعي، وتطوير برامج الصحة الإنجابية والجنسية للمراهقين والشباب ودعمها.²¹ ولقد انخفض معدل وفيات الأمهات انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة من 2010 وحتي 2018، إذ تراجع من 54 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي إلي 52 حالة ثم إلي 44 حالة خلال السنوات 2010 و2014 و2018 على التوالي.

ووفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021، تأتي مصر في المركز الرابع من تسع عشرة دولة في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمجموع نقاط وصل إلى 0.639. ويعدّ المركز الرابع أفضل مركز حصلت عليه مصر خلال السنوات العشر الماضية.

وتعمل الدولة على تقديم مجموعة من البرامج المتعلقة بحماية المرأة المصرية، فلقد أصدر المجلس القومي للمرأة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، والتي اشتملت على أربعة محاور أساسية هي الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والتدخلات، بما يضمن رفع الوعي بأشكال العنف ضد المرأة والتوعية بالقوانين الداعمة للمرأة والإجراءات الواجبة لحماية المرأة. وقد وافقت الحكومة المصرية في عام 2020 على مشروع قانون سرية بيانات المجني عليهم في جرائم التحرش والاعتداء الجنسي، مما يؤكد حرص الدولة على حماية المرأة بتوفير البيئة الملائمة لها، للإبلاغ عن مثل تلك القضايا دون خوف من المجتمع.

كما أصدرت الحكومة المصرية الاستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث 2016-2020، والتي تهدف إلى خفض معدلات ختان الإناث، وتفعيل التشريعات التي تجرم ختان الإناث وتعديلها، وتوعية المجتمع بأضراره، وتشديد الرقابة والعقوبة على الأطباء لوقف إجراء بعضهم بعمليات الختان. فقد عدّل قانون العقوبات وفق القانون رقم 2016/78 لينصّ على تشديد العقوبات الخاصة بختان الإناث ورفعها من جنحة إلى جنائية، وتتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ويمكن أن تصل إلى 15 عامًا إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو الوفاة. كما نصّ التعديل على عقاب طالب الختان بالحبس إذا ما وقعت الجريمة بناءً على طلبه. في الوقت نفسه، صدر القانون رقم 2021/10 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الخاصة بجريمة ختان الإناث، إذ قدّم مجموعة من التعديلات لفلق باب التحايل باستخدام أي ثغرات قانونية للهروب من العقاب، ومنها حذف أي إشارة إلى استخدام المبرر الطبي، واستحداث

وكفل للمرأة الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، كما كفل للمرأة تمثيلًا مناسبًا في المجالس النيابية، إذ حُصص ربع المقاعد للمرأة في المجالس المحلية، بينما حُصص ما لا يقل عن ربع مقاعد مجلس النواب للمرأة، وما لا يقل عن 10% من إجمالي المقاعد في مجلس الشيوخ. وقد أدّى ذلك إلى تطوّر تصنيف مصر في مؤشر التمكين السياسي في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين بشأن وضع التمكين السياسي للمرأة في عام 2021 ليصل ترتيب مصر إلى المرتبة 78 من أصل 156 دولة، وهو أفضل تصنيف وصلت إليه مصر خلال الأعوام العشرة الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عديدًا من الجهود المبذولة في ما يتعلق بتولّي المرأة للمناصب القيادية. فبالنسبة للهيئات القضائية، وضعت الدولة عددًا من الآليات، من بينها وضع معايير لاختيار المرشّحين لتولّي المناصب القضائية تتجنّب التمييز ضد المرأة وتضع الأولوية للكفاءة، وقد أصدر المجلس الأعلى للهيئات القضائية قرارًا ببدء عمل المرأة في مجلس الدولة والنيابة العامة، اعتبارًا من شهر أكتوبر لعام 2021، ويحقق هذا القرار المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف القضائية بجميع الجهات والهيئات القضائية.

وبشأن التمكين الاقتصادي، فعلى الرغم من التحسن الواضح في معدّلات البطالة بين النساء فإنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالمعدّلات نفسها بين الرجال، ولا تزال نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية. فوفقًا للتقرير، تبذل الدولة المصرية جهدًا في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة بتوفير التمويل متناهي الصغر، فقد شهدت نهاية الربع الأوّل من عام 2019 نموًا في قيم أرصدة التمويل متناهي الصغر للمؤسسات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية، وعدد المستفيدين، مقارنة بنهاية الربع الأوّل من عام 2018. كذلك استحوذت المرأة على النصيب الأكبر من التمويل متناهي الصغر. كذلك بذل عديد من الجهود لتعزيز الشمول المالي للمرأة، منها توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة لتعزيز الشمول المالي من خلال رفع نسب الادّخار، وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة عن طريق رفع معدّلات حصولها على الخدمات المالية، خاصة المصرفية، تحت مظلة الشمول المالي، وزيادة الوعي المالي بنشر الثقافة المالية للمرأة وبين طالبات المدارس والجامعات.²⁰ وعلى الرغم من التحسّن الملحوظ في بعض مؤشرات الشمول المالي الواردة في المؤشر العالمي للشمول المالي، فإن نسبة تمكين كل من الذكور والإناث من الخدمات المالية لا تزال ضعيفة. كما أن هناك فجوة واضحة بين الذكور والإناث في هذه المؤشرات.

وفي ما يتعلق بالتمكين الاجتماعي للمرأة، فنظرًا إلى أن قضية الصحة الإنجابية واحدة من أهم القضايا التي تؤثر

عقوبات مُستقلّة للأطباء ومزاوولي مهنة التمريض.

ويُعدّ تقديم المساعدة القانونية إلى المرأة إحدى أولويات الدولة المصرية، إذ أنشئ مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة في كل المحافظات، ليمثّل حلقة الوصل بين المجلس والمرأة التي تتعرّض لأي نوع من الممارسات التي تمثّل تمييزاً أو عنفاً ضدها أو انتهاكاً لحقوقها التي يضمنها لها الدستور والقانون، أو إخلالاً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، سواء حدث ذلك في النطاق العام أو العمل أو في محيط الأسرة.

ويشير التقرير إلى عديد من السياسات المستقبلية للحكومة والتي تمكّنها من التعامل مع التحديات التي تواجه تمكين المرأة، منها بناء القدرات البشرية وتعزيز نهج التخطيط القائم على النوع، حتى يمكن الوصول بشكل أكبر إلى المرأة وتعزيز عملية تمكينها، ووضع قضية النوع في الاعتبار عند القيام بأي مسوح إحصائية، وتعزيز نظم المتابعة والتقييم التي من شأنها التعرف على التقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ السياسات الإصلاحية والبرامج التنموية المتعلقة بالمرأة المصرية ودعمها، وضمان التنفيذ الصارم للقوانين بطريقة سليمة، والاستمرار في النهج المتعلق بتعديل القوانين ذات الصلة بحقوق المرأة، كما تهدف هذه السياسات إلى الاستمرار في تبني التدخّلات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، لما لها من أثر كبير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على رفع الوعي، والتغلب على الفكر المغلوط، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات النسوية والإعلام، للعمل على رفع الوعي الخاص بقضايا المرأة والتغلب على هذه الموروثات الثقافية المغلوطة.

وأشار التقرير إلى صدور عديد من القوانين والقرارات خلال النصف الأول من العام 2021 التي تدعم حقوق المرأة والفتاة المصرية، لعلّ أهمها صدور القانون رقم 10 لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والخاصة بجريمة ختان الإناث، وصدور قرار وزير القوى العاملة رقمي 43 و44 لسنة 2021 بإلغاء قرارات سابقة كانت تُميّز ضد المرأة كما رُفِعَ الحظر على تشغيل المرأة في عدد من الصناعات والمهن والأعمال، والنص صراحة على حق المرأة في العمل خلال فترات الليل بناءً على طلبها.

6. إدارة نظم الحماية البيئية في مصر: نحو تحقيق بيئة مستدامة والتصدي لمخاطر تغيير المناخ

أكدت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 البعد البيئي للتنمية المستدامة. وتهدف الاستراتيجية إلى دمج الجوانب البيئية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، لتحقيق إدارة فعّالة للموارد الطبيعية، والحفاظ على

الأصول الطبيعية في مصر، وضمان حقوق الأجيال القادمة في التنمية. وهذا من شأنه أن يدعم القدرة التنافسية الاقتصادية، ويوجد فرص عمل، علاوة على القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وينص دستور عام 2014 على أحكام خاصة لحماية البيئة والحفاظ عليها في المادتين 45 و46، اللتين تنصّان على فرض التزامات لحماية البيئة كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

تأتي مصر في المركز 94 في تصنيف مؤشر الأداء البيئي لعام 2020 من إجمالي 180 دولة بمجموع 43.3 نقطة من 100. ويشير التقرير إلى أن تحسّن وضعية مصر جاء نتيجة لتطوّر مؤشرات جودة الهواء وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، علاوة على انخفاض معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، نتيجة إصلاح سياسات الطاقة، والتوسع في استخدامات الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة. وعلى الرغم من الإصلاحات التي اتّخذت، فإن مشكلات تلوث الهواء والماء والأرض تؤثر سلباً في البيئة المحلية والوطنية. ونتيجة للنمو السكاني والاقتصادي الكبير، ونتيجة لإنتاج كميات كبيرة من النفايات، تواجه مصر عدداً من المشكلات البيئية الناجمة عن تلوث الهواء والمياه والتربة. وبالإضافة إلى ذلك، يضع هذا الوضع ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية المحدودة في مصر. وبسبب الفرص الاقتصادية المحدودة وظروف البنية التحتية غير المهيأة في بعض المناطق، تشهد مصر زيادة في معدل الهجرة من الريف إلى الحضر مما وضع أعباءً إضافية على البيئة الحضرية التي تعاني بالفعل من الإجهاد.

ويُعدّ تلوث الهواء أحد التحديات الصعبة في مصر، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً في الصحة العامة. إن الجسيمات الدقيقة العالقة، خاصة من نوع PM2.5 لها تأثيرات صحية سلبية. ومن بين المبادرات الوطنية ذات الأولوية يأتي إنشاء نظام وطني للرصد والإبلاغ والتحقق. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الدولة على وضع عديد من البرامج التي تتناول تغيير المناخ كجزء من استراتيجيتها للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

ووفقاً للتقرير، تعتمد مصر في مواردها للمياه العذبة على نهر النيل، بنسبة تقدر بنحو 97%، مما يجعل الأمن المائي عرضة بشكل كبير لأي تطوّرات تحدث في دول المنبع، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة لتغيير المناخ. كما بات من المتوقع انخفاض متوسط نصيب الفرد من جميع موارد المياه العذبة الممكنة في مصر ودخولها دائرة الفقر المائي سريعاً بسبب محدودية الموارد المائية وتزايد أعداد السكان.²³ وتخطط الحكومة لتنفيذ مشروعات مختلفة تضمن الاستخدام الفعّال لموارد المياه، وزيادة توافر موارد للمياه العذبة، وتحسين جودة المياه.

أما النفايات الصلبة، فتمثّل قضية بيئية رئيسية في مصر.

والمشتريات الحكومية نحو الخدمات والمنتجات الخضراء. كما يجب تعزيز التوجه إلى السندات الخضراء، خاصة أن الحكومة المصرية قد أصدرت أول شهادات خضراء في مصر بقيمة 750 مليون دولار لتمويل أو إعادة تمويل مشروعات خضراء في قطاعات مثل النقل والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. بالإضافة إلى أن تعزيز الفهم الأفضل للترابط بين المياه والطاقة والغذاء والسياسة المناخية في مصر، يخلق إطارًا مستتبًا لتحديد المفاضلات وأوجه التأزر التي تلبّي الطلب على تلك الموارد دون المساس بالاستدامة.

7. الحوكمة: نحو منظومة فعالة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع

بدأت الدولة المصرية خلال السنوات الفاتئة المُضيّ قدمًا نحو تعزيز الحوكمة من خلال سياسات وبرامج واضحة في مختلف المجالات والقضايا والقطاعات. وفي ما يتعلق بالحقوق السياسية، هدّفت دستور 2014 إلى ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية، فكفل حرية تكوين الأحزاب السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإرهاب التي واجهتها الدولة المصرية أسهمت بشكل كبير في تعاضم التحديات التي واجهتها الدولة خلال تعزيز عملية التنمية الشاملة، والتي نتج عنها عديد من الخسائر الاقتصادية التي تجسّدت في تزايد معدّلات الفقر والبطالة، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية. ونجحت الدولة المصرية بشكل كبير في تقليص العمليات الإرهابية بالسير في اتجاهين أساسيين؛ الأول اتجاه أمني من خلال قطع الإمدادات عن الجماعات الإرهابية وملاحقتها، والثاني اتجاه تمويي من خلال إطلاق المشروعات التنموية في المناطق الأكثر عرضة لوجود هذه الجماعات، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات والحملات التوعوية لتحسين المجتمع ضد الإرهاب والفكر المتطرف.

في الوقت نفسه، سعت الحكومة المصرية إلى مخاطبة المجتمع الدولي، وبالأخص المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي، بشأن رؤية مصر الشاملة لقضايا حقوق الإنسان والتي تتسع لتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية، والتي تسعى إلى الانفتاح على الرؤى الدولية المختلفة في هذا الشأن، مع تأكيد الثوابت والقناعات المصرية وبما لا يمس سيادة الدولة المصرية وأمنها القومي.

في الوقت نفسه، صدر قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 2019/149 ولائحته التنفيذية، والذي يعكس أهمية القطاع الأهلي باعتباره شريكًا أساسيًا في العملية التنموية بما يتضمّن من مواد تعزّز دور هذا القطاع وتمكّنه من تحقيق أهدافه المنوط بها، كما أعدت الاستراتيجية

وترجع المعدّلات المتزايدة لإنتاج النفايات إلى النمو السكاني والتغيّر في أنماط الاستهلاك، والتغيرات في خصائص النفايات، وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة للتخلّص منها، ونقص التمويل المستدام، وهذا يمثل تحديًا كبيرًا تواجهه الحكومة المصرية.

وبالنسبة لتغيّر المناخ، فقد اتخذت مصر عددًا من الخطوات في سبيل تحقيق التكيف المناخي، كما وضعت مؤسسات مختلفة عددًا من استراتيجيات التكيف. وأصدر مجلس الوزراء المصري الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ في عام 2011.²⁴ كما وضعت وزارة الموارد المائية والري استراتيجية تغيّر المناخ في عام 2013 التي تستهدف التكيف في قطاع المياه،²⁵ وأصدر جهاز شؤون البيئة الاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي ودور المرأة في تغيّر المناخ في مصر.²⁶ وعلى الرغم من أن هذه الخطط وسياسات التكيف تعتبر مناسبة، فإن تنفيذ هذه السياسات والخطط لا يزال في مراحله الأولى.

ولقد شرعت الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج جريء لإصلاح دعم الطاقة، يهدف إلى إلغاء تدريجيًا خلال خمس سنوات. وتعتبر الطاقة المتجددة أحد خيارات الطاقة المستدامة الصديقة للمناخ التي تتبناها مصر. وتمتلك مصر إمكانات قوية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتهدف استراتيجية الطاقة المستدامة في مصر حتى عام 2035 إلى تحقيق هدف وطني يتمثل في إنتاج 42% من القدرة الكهربائية المركبة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في عام 2035. وفي الوقت الحالي، تمتلك مصر ما يقرب من 5.8 جيجاوات من القدرة المركبة المتجددة. وفي سبيل تطوير سوق الطاقة المتجددة، أدخلت مصر تحسينات كبيرة على إطار سياسات الطاقة المتجددة، مما أدّى إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة، وتبنت الدولة مجموعة من السياسات التمكينية، بما في ذلك تعريف التغطية لإمدادات الطاقة المتجددة، وسياسة قياس صافي الاستهلاك، والعطاءات التنافسية وإجراءات المناقصات.

وتبذل الدولة جهودًا لتحسين جودة البيئة من أجل حماية صحة الملايين من سكّانها وتحسين جودة حياتهم، إلا أن هناك عددًا من السياسات المستقبلية التي تسعى الحكومة إلى اتّباعها كما أظهر التقرير، بهدف معالجة الأسباب الجذرية لبعض التحدّيات البيئية. فعلى سبيل المثال، فإنّ تغيير عادات الاستهلاك يتطلب بذل جهود كبيرة في مجال التثقيف والتوعية العامة. ومن أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، يجب أن يمر الاقتصاد المصري بمرحلة انتقالية نحو بناء نموذج اقتصادي دائري، يقل فيه حرق النفايات والتخلّص منها في مقابل القمامة إلى أدنى حدّ ممكن، من خلال التوسّع في عمليتي إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. كما يمكن للإنفاق الحكومي أن يصبح أداة فعالة في تحفيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في مصر، عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي

الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2030).

وخلال السنوات العشر الماضية، أبرز التقرير الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي شهدتها إدارة العملية الانتخابية لتعزيز نزاهتها وشفافيتها. فقد أُنشئت الهيئة الوطنية للانتخابات باعتبارها هيئة مستقلة تعمل على إدارة العملية الانتخابية الرئاسية والنيابية والمحلية، ووضعت عديد من الضوابط المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية، وتعزيز رقابة المجتمع المدني للعملية الانتخابية.

وفي ما يتعلق بالإصلاح الإداري، فقد أُطلقت رؤية متكاملة للإصلاح الإداري في عام 2014 بهدف الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال، يتسم بالحوكمة، ويخضع للمساءلة، ويسهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة، ويُعطي من رضاء المواطن. وفي إطار تنفيذ هذه الرؤية ومحاورها والتي شملت الإصلاح التشريعي، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات، وميكنة الخدمات الحكومية، وإنشاء قواعد البيانات، نُفذت الدولة عديدًا من الإجراءات التي تضمنت إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 2016/81 ولائحته التنفيذية، والذي مثّل نقطة تحول رئيسية في منظومة الإدارة العامة في مصر.

وفي عام 2017، أعلنت الحكومة المصرية التحوّل نحو موازنة البرامج والأداء للعمل على إحكام الرقابة على النفقات، وربط المخصصات المالية بمؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها تقييم البرامج الحكومية، ومن ثمّ تسهم في فعالية البرامج التنموية وكفاءتها. واتّجهت وزارة المالية ومصحة الضرائب المصرية للعمل على تحسين المنظومة الضريبية، فقد عملت الحكومة على ميكنة منظومة الضرائب المصرية، لمكافحة التهرب الضريبي، وزيادة معدّلات التحصيل الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وخلال السنوات الماضية حدث تطوّر ملحوظ في منظومة التقارير المالية التي تصدر عن وزارة المالية؛ فأصبحت أكثر تفصيلًا من ناحية المعلومات والتحليل المُقدّم، مما يتيح الفرصة لفهم الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة. هذا بالإضافة إلى نشر الموازنات المعتمدة والمعدّلة والحسابات الختامية وغيرها من وثائق الموازنة الأساسية.

وفي ما يتعلّق بالمتابعة والتقييم؛ أنشأت الدولة المنظومة الوطنية لمتابعة الأداء الحكومي وتقييمه، والتي لديها مجموعة من الأهداف، منها رصد أداء جميع أجهزة الدولة ومتابعتها وتقييمها لمعالجة نواحي القصور بإجراءات تدخّل عاجلة، وترتبط بالموازنة العامة للدولة بما يضمن كفاءة تخصيص الموارد.²⁷ كما أنشأت الحكومة المنظومة المتكاملة لإعداد الخطة الاستثمارية ومتابعتها، في إطار جهود تطوير العملية التخطيطية وتعزيز المساءلة والشفافية والفاعلية العالية في الجهاز الإداري للدولة.²⁸

وعكفت الحكومة المصرية خلال السنوات الماضية على اتخاذ خطوات تنفيذية تهدف إلى الوقاية من ومكافحة

الفساد، تنفيذًا للنصوص الدستورية التي نصّت بكل وضوح في المادة 218 على التزام الدولة بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية. وأعدّت الحكومة الإصدار الثاني من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2019-2022، وعملت خلال السنوات الماضية على تعزيز الشفافية والمشاركة، واتّبعته بوجه عام نهجًا يتعلّق بتحسين عملية التواصل مع المواطنين وإطلاعهم على مستجدات الأمور المختلفة من خلال الوسائل المتعددة، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أصبح التحوّل الرقمي على رأس أولويات الدولة المصرية، نظرًا إلى أهميته في تعزيز الحوكمة من ناحية تحسين الفاعلية وكفاءة الإنفاق، والحدّ من الفساد بجميع أشكاله، وتعزيز الاستجابة، وتحسين عملية المساءلة. وفي عام 2019 أطلقت الحكومة المصرية منظومة المدفوعات الإلكترونية الحكومية التي تهدف إلى رفع أداء المالية العامة من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للتدفقات النقدية، ورفع كفاءة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وأدائها. أما في ما يتعلّق بتوطين أهداف التنمية المستدامة، فقد اتجه دستور عام 2014 إلى تمكين الإدارة المحلية، إذ كفل دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية سعيًا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. أما بالنسبة للإطار القانوني الخاص بدعم عملية توطين أهداف التنمية المستدامة، فقد أعدّت الحكومة المصرية مشروع قانون التخطيط العام للدولة والإدارة المحلية، اتساقًا مع النصوص الدستورية المتعلقة باللامركزية.

وتسعى السياسات الحكومية المستقبلية إلى تحسين أداء مصر في المؤشرات الدولية والإقليمية للحوكمة ومكافحة الفساد من خلال تعزيز التحوّل الرقمي، الذي أثبت أهميته الكبرى خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، كما أثبت أهمية الإنفاق عليه والاستثمار فيه خلال السنوات الماضية. وتنتظر الحكومة إلى قضية التحوّل الرقمي باعتبارها جزءًا من إطار أكبر، وهو الشمول الرقمي الذي يتضمن قضايا التحوّل الرقمي والأمن السيبراني، والقضايا المتعلقة بتعزيز القدرات الرقمية لجميع أفراد المجتمع، ضمانًا لحقّ الأفراد في التنمية بصورتها الحديثة والمواكبة للمتطلبات الحالية. كذلك تسعى الحكومة إلى تمكين الإدارة المحلية بتسريع إصدار القوانين ذات الصلة السابق ذكرها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الموجّهة للمحافظات وفقًا للمعادلات التمويلية التي تأخذ في اعتبارها الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة، فضلًا عن دعم بناء القدرات المحلية والاستعداد لإجراء الانتخابات المحلية. وتهدف الحكومة إلى الاستمرار في تعزيز الاتصال الحكومي واتّباع نهج أكثر شفافية وتفصيلًا في تداول المعلومات وطريقة عرضها، وتقديم آليات تغذية مرتدّة تسمح للمواطنين بإبداء آرائهم والرّد عليها. والتعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمواطن نفسه. فكلّ منهم دور ومسؤولية في تعزيز الحوكمة.

الإطار المفاهيمي والمنهجية

الإطار المفاهيمي

يُعدّ الحق في التنمية حقًا من حقوق الإنسان، والذي يحمل بين جنباته ضرورة مراعاة عديد من المبادئ، منها المشاركة والسلم والمساواة واحترام القانون، ووفقًا لإعلان "الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، والذي حثّ الدول في مادته الثامنة على "اتخاذ التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية وضمان تكافؤ الفرص للجميع في الوصول إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية"¹.

ومن ثمّ جاء مفهوم التنمية البشرية الذي تتبناه الأمم المتحدة ليبتلور عن "البشر باعتبارهم الثروة الحقيقية للأمم"، وفق ما ذكره التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر في عام 1990، والذي أكد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته وسيلة، ولكنه ليس الهدف الرئيسي للتنمية. والتنمية البشرية عملية توسيع نطاق خيارات البشر، ومن الممكن أن تكون هذه الخيارات متغيرة عبر الزمن، إلا أن هناك ثلاثة خيارات رئيسية للبشر، هي توفير حياة صحية والحصول على المعرفة، والوصول إلى الموارد اللازمة للعيش في مستوى لائق. ومن ثمّ إذا كانت هذه الخيارات الثلاثة غير متاحة فسيكون هناك عديد من الفرص التي لن يستطيع البشر الوصول إليها²، فكلما استطاع البشر كسب القدرات والمهارات والتمتع بالفرص لاستخدام تلك المهارات، اتسع نطاق خياراتهم، ومن هنا يمكن القول إن التنمية البشرية تعكس التوازن بين القدرات والفرص³.

أما التنمية المستدامة فهي "التنمية التي تُلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"⁴، ولا تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية فقط، وإنما الأبعاد البيئية أيضًا. ومن ثمّ فهي تنمية شاملة، وانطلاقًا من هذا المفهوم ظهرت الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، والتي جرى التصديق عليها في عام 2015 من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الأجندة التنموية التي تتبناها تلك الدول حتى عام 2030.

ولعلّ الربط بين أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية يتمثل في أن أهداف التنمية المستدامة تُعدّ وجهة التنمية، وأن التنمية البشرية هي التي تساعد على الوصول إلى تلك الوجهة⁵، وهناك روابط مشتركة بين التنمية البشرية

وأهداف التنمية المستدامة، فكلاهما يركّز على قضايا محورية مثل الحدّ من الفقر، والحدّ من أوجه عدم المساواة، وضمان المساواة بين الجنسين وغيرها⁶. ولكن يمكن القول إن التنمية البشرية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة، ولكنها تفوق أهداف التنمية المستدامة الأمامية والمحددة بنهاية 2030.

وهناك عدد من المحفزات التي تساعد على تعزيز التنمية البشرية والتي تتمثل في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز من النمو الاقتصادي والاحتوائى والحدّ من الفقر وتعزيز الرفاه، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة، وتعزيز الحوكمة. ويؤكد عديد من الدراسات الإمبريقية التي تطرقت للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، أن العلاقة بين المتغيرين متبادلة؛ فبينما يقدم النمو الاقتصادي الموارد اللازمة لتحسين التنمية البشرية، فتحسين الأوضاع المتعلقة بالتنمية البشرية من الممكن أن يكون له أثر إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي أيضًا⁷. كما أن هناك علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في مجال البنية التحتية والنمو الاقتصادي، فكلمًا اهتمت الدولة بالإصلاحات الاقتصادية والاستثمار في البنية التحتية، تحسّنت مؤشرات التنمية البشرية لديها⁸. ففي مصر؛ أسفر البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى عن نتائج إيجابية انعكست على معدّلات النمو الاقتصادي والبطالة، مما يؤثر إيجابًا في مؤشرات التنمية البشرية.

أما في ما يتعلق بالشق الاجتماعي، فقد عُني عديد من الدراسات بدراسة أثر الإنفاق الاجتماعي في التنمية البشرية، وخصّص في مجمله إلى أن زيادة هذا النوع من الإنفاق يؤثر إيجابًا في معدّلات التنمية البشرية⁹، وتحديدًا، فإن الإنفاق العام على السياسات الموجهة للفقراء يؤثر إيجابًا في الرفاه¹⁰، وتناولت الأدبيات أثر خدمات الحماية الاجتماعية مثل شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات للفئات الأكثر احتياجًا، ومن ثمّ تعتبر هذه البرامج أحد محفزات النمو الاحتوائى¹¹. وقد أدركت الدولة المصرية أهمية برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، فنقّذت عديدًا من التحولات الجذرية التي أحدثت نقلة نوعية في وظائف الحماية الاجتماعية من الوظيفة الحماية ذات الطابع الإغاثي إلى الوظائف الوقائية والتعزيزية، بهدف تمكين الفئات الأكثر احتياجًا.

وفي ما يتعلق برأس المال البشري؛ أكد عديد من الدراسات أهمية رأس المال البشري كأحد العوامل الرئيسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل¹². وقد أكدت هذه الدراسات أن زيادة الإنفاق

عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والموارد الطبيعية، والآثار المتعلقة بأعداد الوفيات بسبب الكوارث الطبيعية.²¹ ولعل الاهتمام الذي أولاه تقرير التنمية البشرية للقضايا البيئية قد حثَّ عددًا من الباحثين على محاولة إضفاء المؤشرات البيئية -من خلال دراسات كمية- وتضمينها ضمن مؤشر التنمية البشرية بهدف تحقيق التوازن في مفهوم التنمية البشرية.²² وتولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا للقضايا المتعلقة بتغيّر المناخ، واتجهت خلال الفترة الماضية إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة بما يسهم في تقليل الانبعاثات ويوفر مجموعة من الفرص الصديقة للمناخ، للتخفيف من مخاطر المناخ وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أما في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنمية البشرية، فكلما اتسعت الفجوة بين الجنسين، أثر ذلك سلبيًا في معدّلات التنمية البشرية.²³ فالمساواة بين الجنسين تؤثر بالإيجاب في خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والعمل، وتؤثر الأعراف والعادات الاجتماعية على المساواة في الحصول على الموارد والخدمات بين الرجل والمرأة.²⁴ وقد خلّص عديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين تمكين المرأة والنمو الاقتصادي،²⁵ فكلما كانت هناك سياسات داعمة لتمكين المرأة من خدمات التعليم والصحة وسوق العمل، أدّى ذلك إلى ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي، ومن ثمّ تحسّن مستويات التنمية البشرية.²⁶ وقد عملت الدولة المصرية على تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحماية المرأة المصرية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على معدّلات البطالة بين صفوف المرأة ومستوى مشاركتها في الحياة السياسية، وتعزيز سبل حمايتها.

ويمكن النظر إلى أثر الحوكمة في التنمية البشرية من خلال الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز كفاءة الخدمات ذات العلاقة بالتنمية البشرية، فقد أثبتت الدراسات أن القدرات المؤسسية تُعدّ محددًا أساسيًا للنتائج المتعلقة بالنظم الصحية، وتحسين الالتحاق بالتعليم، وتعزيز النمو الاقتصادي.²⁷ ولقد أثبت عديد من الأبحاث العلاقة الوثيقة بين مبادئ الحوكمة والتنمية البشرية، إذ إن فعالية الحكومة وسيادة القانون والجودة التنظيمية والشفافية ومكافحة الفساد تسهم في تحقيق التنمية البشرية، فكلما كانت مستويات الحوكمة مرتفعة، ازدادت معدّلات التنمية البشرية.²⁸ ولعلّ ذلك يظهر جليًا في الدول المتقدمة ذات الأداء المرتفع في مؤشرات الحوكمة، مثل النمسا وبلجيكا والدنمارك وألمانيا، وغيرها، إذ إن لديها مستويات مرتفعة من التنمية البشرية.²⁹ وتشير المؤشرات المتعلقة بالحوكمة إلى تحسن ملحوظ في أداء مصر عن الفترات السابقة، نتيجة لعدد من الإصلاحات في المجالات المختلفة، خاصة في مجالات الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، إضافة إلى الإصلاحات السياسية التي كفلها الدستور المصري

على الصحة والتعليم تُسهم في تعزيز التنمية البشرية.¹³ وأن الزيادة في هذا الإنفاق لها آثار إيجابية في الرعاية الصحية، ومعدّلات وفاة الأطفال، ومعدّلات الأمية والالتحاق بالمدارس.¹⁴ ونظرًا إلى أهمية الصحة باعتبارها أحد العناصر الأساسية للتنمية البشرية بما تتضمّنه من جوانب الإنفاق والعمر المتوقع عند الولادة، فقد اتجه عديد من البحوث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي، ما أثبت أن زيادة الإنفاق على الصحة تؤثر إيجابًا في ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي،¹⁵ ومن ثمّ تؤثر إيجابًا في التنمية البشرية. والأمر نفسه ينطبق على التعليم، فقد أثبتت الدراسات أنه كلما ارتفع الإنفاق على التعليم، أدى ذلك إلى ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي،¹⁶ ومن ثمّ تحسّن مستويات التنمية البشرية. وقد جاء دستور عام 2014 ليؤكد أهمية الإنفاق على التعليم والصحة، ونصّ على زيادة هذا الإنفاق، وهو ما اتبعتته الحكومة المصرية خلال الأعوام الماضية، إيمانًا بأن زيادة الإنفاق العام على هذه الخدمات سوف تعزّز من مستويات التنمية البشرية في الدولة. أما في ما يتعلق بالسكن، فقد أشارت الدراسات إلى العلاقة الطردية الموجبة بين السكن والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فتوفير السكن بأسعار مناسبة يُعزّز من النمو الاقتصادي،¹⁷ كما أن الاستثمار في الإسكان الاجتماعي من الممكن أن يكون له أثر كبير في صحة المستفيدين منه ورفاههم، بالإضافة إلى تعزيز المساواة من خلال توفير السكن لمحدودي الدخل أو غير القادرين على الحصول على مسكن ملائم، فضلًا عن المساهمة في تقليل معدّلات الفقر.¹⁸ وهو الأمر الذي اتّجهت إليه الدولة المصرية خلال السنوات الماضية، إذ حرصت على تعزيز السكن اللائق والقضاء على المناطق السكنية غير الآمنة، واهتمت بتوفير الإسكان الاجتماعي للعمل على تمكين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط.

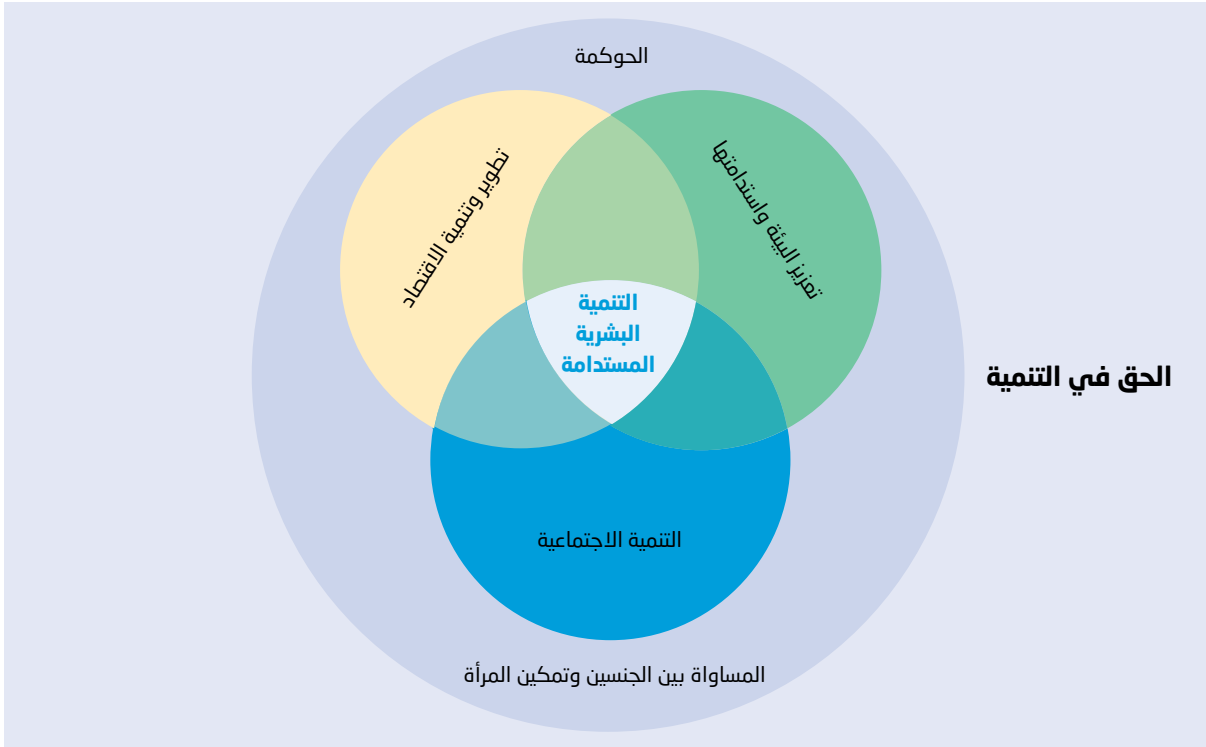
وفي ما يتعلق بالعلاقة بين التنمية البشرية والبيئة، نجد أن التنمية البشرية تتأثر بالعوامل البيئية، فعلى سبيل المثال يتأثر الأشخاص، خاصة الأطفال، بتلوث الهواء الذي قد ينتج عنه ارتفاع في معدّلات الوفيات، بالإضافة إلى خدمات الصرف الصحي غير المحسنة، وعدم النظافة، كما تمثّل الكوارث الطبيعية والأضرار الناتجة عنها أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في حياة الأشخاص¹⁹ وقدرتهم والفرص المتاحة. وعادة ما يكون الأشخاص الأكثر احتياجًا هم الأكثر عرضة لتلوث الماء والهواء، والأكثر عرضة أيضًا للكوارث الطبيعية، الأمر الذي يؤدي إلى قلة الموارد وزيادة معدّلات الفقر.²⁰ ونظرًا إلى أهمية القضايا البيئية في تحقيق التنمية البشرية، أفرد تقرير التنمية البشرية منذ العام 2011 مؤشرات عن الاستدامة البيئية مثل إمدادات الطاقة الأولية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واختلفت تلك المؤشرات في الأعوام اللاحقة من التقرير، ففي عام 2013 تضمنت مؤشرات الاستدامة البيئية مؤشرات

متقاطعتين مع كل المداخل الأخرى. فعلى سبيل المثال يتطلب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي سياسات متوازنة لتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، كما يتطلب مؤسسات قوية وداعمة تتمكن من تنفيذ سياسات الإصلاح بفاعلية وكفاءة. كما يرى التقرير أن هذه المحفزات لن تؤدي فقط إلى تعزيز التنمية البشرية، وإنما هي لبنات أساسية في مسار تحقيق التنمية المستدامة، وليس المعنى هنا الأهداف الأمامية فقط، وإنما تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام حتى ما بعد عام 2030. ويوضح الشكل التالي الإطار المفاهيمي الذي يعتمد عليه تقرير التنمية البشرية المصري 2021.

في عام 2014، وهو الأمر الذي سوف ينعكس إيجابًا على تعزيز التنمية البشرية.

ويرتكز تقرير التنمية البشرية المصري 2021 في جوهره إلى مبدئي "الحق في التنمية" و"البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"، إيمانًا بأن الإنسان محور التغيير والتنمية. ويرى التقرير أن هناك مجموعة من المداخل لتحقيق هذين المبدئين، ومن ثم تحسين معدلات التنمية البشرية في مصر، وتتمثل هذه المداخل في الاستثمار برأس المال البشري، وتعزيز الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتمكين المرأة، وتعزيز الحوكمة. وينظر التقرير إلى كل من تمكين المرأة وتعزيز الحوكمة باعتبارهما قضيتين

محفزات التنمية البشرية المستدامة اللازمة لكفالة الحق في التنمية



والتداخلات بين المتغيرات المختلفة، والتأثير المتبادل بينها، والذي يعكس التداخل بين أبعاد التنمية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يعتمد التحليل على وضع أطر متناسقة وشاملة للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال السنوات السابقة في سياقات تتماشى مع الفكر التنموي العالمي الذي تعكسه تقارير منظمات الأمم المتحدة المختلفة وأجندة التنمية المستدامة. كما يعطي التحليل أهمية كبيرة لانعكاسات انتشار فيروس كورونا المستجد على القضايا التي تُعالج في التقرير.

ويرصد تقرير التنمية البشرية المصري 2021 مسيرة الدولة المصرية خلال العقد الماضي ويحللها بإلقاء الضوء على محفزات التنمية البشرية من منظور "الحق في التنمية". ويناقش هذا التقرير المسار المستقبلي للإصلاحات المختلفة التي اتخذتها الدولة المصرية في ضوء ما هو مُعدّ من خطط واستراتيجيات، وفي إطار تطوّر الفكر التنموي على المستوى العالمي والتجارب والخبرات الدولية الناجحة. ويعتمد التقرير في منهجيته على تحليل المؤشرات والبيانات وإثارة قضايا تعكس التشابكات

المنهجية وعملية إعداد التقرير

يقوم تقرير التنمية البشرية المصري 2021 على منهجية تحليلية اعتمد فيها على مجموعة مختلفة من مصادر البيانات الأولية والثانوية. فقد أجرى الخبراء القائمون على إعداد التقرير عددًا من المقابلات الشخصية مع مجموعات من المختصين وصنّاع القرار، لتعميق الفهم المتعلق بمجموعة من القضايا والسياسات المختلفة، إلى جانب التحقق من بعض البيانات والمعلومات. واعتمد التقرير على استخدام البيانات المتاحة في المصادر المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة مؤشرات نتائج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية، ومن أهم قواعد البيانات التي ساعدت على تحليل الوضع الديموغرافي والأداء الاقتصادي على المستوى الكلي والقطاعي والجغرافي، التعداد الاقتصادي لعام 2017/2018، ومسح الدخل والإنفاق للأعوام 2015، 2017، 2019، والتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت للعام 2017، وبيانات الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية، وبيانات الحسابات القومية للأعوام العشرة الماضية. كذلك اعتمد التقرير على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري بشأن المؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية.

واعتمد التقرير أيضًا على مجموعة من تقارير التنمية البشرية، سواء على المستوى الدولي أو العالمي، والتي كان لها أثر كبير في إجراء المقارنات مع الدول المختلفة، وإثراء الإطار المفاهيمي لهذا التقرير. فضلًا عن ذلك، اعتمد التقرير على مجموعة من الوثائق المتمثلة في دستور 2014، القوانين واللوائح المختلفة، والتقارير الوطنية والدولية، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، ورؤية الإصلاح الإداري، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقارير المراجعة الطوعية الوطنية، بالإضافة إلى الإحصاءات المختلفة والبيانات الواردة في تقرير التقييم الذاتي في إطار الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء، بالإضافة إلى التقارير والبيانات الصادرة عن المجلس القومي للمرأة ومرصد المرأة المصرية المتعلقة بإدراك المصريين ما يخص المشاركة الاقتصادية للمرأة، وحقوق المرأة، وتقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم وليس التشغيل، والمرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويشتمل التقرير على ستة فصول ترصد وتحلل عددًا من القضايا التنموية خلال السنوات العشر الماضية. وتتمثل هذه القضايا في الاستثمار في رأس المال البشري، والتنمية الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، وتمكين المرأة، وتعزيز البيئة، والحوكمة. وقد سعى كُتاب التقرير إلى ضمان الاتساق والتشابك بين فصول التقرير على المستوى المفاهيمي ومستوى البيانات المستخدمة.

ويعطي التحليل أهمية كبيرة لانعكاسات انتشار فيروس كورونا المستجد على القضايا التي تُعالج في التقرير، دون إهمال الفكرة الأساسية من وراء إعداد، والتمثلة في قراءة المسار التنموي المصري خلال السنوات الماضية وتحليله، وتقديم إطار عام من التوجهات والسياسات المستقبلية بشأن القضايا المثارة في التقرير.

وقدّم التقرير مجموعة من المقارنات، كلما كان ذلك ذا جدوى من وجهة نظر كُتاب التقرير، مع عدد من الدول الأخرى، وهي بالأساس الدول العشر التي تسبق مصر في مؤشر التنمية البشرية لعامي 2019 و2020، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء الدول النفطية، والدول ذات الدخل المتوسط وفقًا لتصنيف البنك الدولي.

ولقد أدرج التقرير مجموعة من "الأطر" التي تقدم الخبرات المصرية الناجحة داخل فصوله المختلفة لإبرازها وإلقاء الضوء عليها في سياق التقرير، مثل مبادرة دعم صحة المرأة المصرية، وحوكمة نظام التأمين الصحي، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع انتشار فيروس كورونا، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

وأنّسبت عملية إعداد التقرير بالتعاون بين أجهزة الحكومة المصرية المختلفة، وعلى رأسها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والقائمين على إعداد هذا التقرير، لتوفير المعلومات والوثائق والبيانات اللازمة. وقد راجعه مراجعة شاملة مجموعة من الخبراء والمختصين في المجالات ذات الصلة بموضوعاته. وتضمنت مجموعة الخبراء وزراء سابقين، ومراكز بحثية، وأساتذة الجامعات، وخبراء في الاقتصاد والعلوم السياسية والسياسات الاجتماعية، وممثلين المجتمع المدني.

